مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية من وجهة نظر مراجعي الحسابات

The appropriateness of the IFRS Requirements for SMEs Adopted in Saudi Arabia: An Empirical study from the perspective of Auditors

إعداد

عبدالله بن جمعان العنزي
Abdullah Jamaan Al-Anzi
أ.د/ عوض بن سلامة الرحيلي
Prof. Dr. Awad Salama Al-Rahili
كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة - السعودية

Doi: 10.33850/ajahs.2021.182285

الاستلام: ٦/ ٦/ ٢٠٢١ القبول : ١٥/ ٦/ ٢٠٢١

العنزي ، عبدالله بن جمعان و الرحيلي، عوض بن سلامة (٢٠٢١). مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية من وجهة نظر مراجعي الحسابات . ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. مج ٥، ع ١٩، ص ص ٤٤٧ – ٤٩٦.

مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية من وجهة نظر مراجعي الحسابات

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية، وأثر هذا المعيار على هذه المنشآت، بالإضافة الى التعرف على أهم المشكلات المحاسبية التي تواجهه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وآراء مراجعي الحسابات حول مبررات وجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتلبيتها لاحتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت، والتعرف على اراء مراجعي الحسابات حول أهمية الاجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت من وجهه نظر مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية، والتعرف على المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهه نظر مراجعي الحسابات. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي للإجابة على اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة مكونة من (٣٩) فقرة مقسمة على خمسة محاور، حيث استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، واشتمل مجتمع الدراسة على المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة في الرياض، حيث تكونت عينة الدراسة من (١٥٠) مراجعاً خارجياً، ومن اجل تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة قام الباحث باستخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية التي اشتملت على الاختبارات الوصفية واختبار (ت) للعينات المستقلة، واختبار (ف) لتحليل التباين الأحادي، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان من أهمها: انخفاض الوعي المحاسبي من أهم المشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، يتفق مراجعو الحسابات على ان هناك حاجة لوجود هذا المعيار الدولي لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت، يعتبر ضعف إلمام المحاسبين بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من أهم المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال لهذا المعيار. وبناءً على هذه النتائج قام الباحث بمجموعة من التوصيات من أهمها: تكثيف الاهتمام بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من خلال عقد محاضرا ودورات تدريبية مستمرة، يقوم أصحاب هذه المنشآت بقدر الامكان رفع مستوى ثقافتهم المحاسبية من خلال حضور الدورات والمؤتمرات واللقاءات ذات العلاقة.

Abstract

This study aimed to demonstrate the suitability of the requirements of the International Financial Reporting Standard (IFRS) for small and medium-sized entities which is implemented in the

Kingdom of Saudi Arabia, and the impact of the use of (IFRS) on those entities, in addition to identifying the most important accounting problems that facing small and medium-sized entities and the opinions of auditors about the justifications for the existence of international standard for small and medium-sized entities and its role in meeting the needs of the preparers and users of the financial statements of those entities, and to identify the opinions of the auditors on the importance of the measures adopted in the (IFRS) for small and medium-sized entities and the segments that have been omitted in simplifying accounting for such entities from the viewpoint of auditors in the Kingdom of Saudi Arabia and identifying the obstacles that may limit the effectiveness of applying IFRS for small and medium-sized enterprises from the viewpoint of the auditors. The study used the descriptive approach to answer the study questions and test the hypotheses. To achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire consisting of (39) items divided into five sections. The questionnaire was used as the main tool for collecting the study data. The study population included the auditors who are working in the audit firms in Riyadh, Saudi Arabia. The study sample consisted of (150) external auditors and to analyze the data and test the hypotheses of the study, the researcher used a set of statistical methods that included descriptive statistics, Independent samples T-Test, and the One-Way ANOVA. The main findings of the study showed that low-level of accounting awareness is one of the most important problems facing small and medium-sized entities in the Kingdom of Saudi Arabia and Auditors agreed that there is a need for IFRS to meet the needs of users of the financial statements of these entities. Also, the lack of knowledge about IFRS among accountants in Small and Medium-sized entities is one of the most important obstacles that may limit the effectiveness of applying IFRS. Based on these results, the researcher made a set of recommendations, the most important of which is to increase the awareness of the importance of IFRS for small and medium-sized entities via providing lectures and training courses to the owners of those entities and encourage them to

participate in which may improve their accounting knowledge and skills.

١-١ مقدمـة:

تأتي أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم Medium and Small Entities (SMEs) ليس لكونها مجرد طاقة إنتاجية مولدة للدخل وفرص العمل فحسب، بل لكون كثير من الدول تعتمد عليها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع القاعدة الاقتصادية الاجمالية، وإنشاء الروابط مع المشاريع الكبيرة، والإسهام في تعزيز القدرة التنافسية للشركات الكبيرة في الأسواق العالمية، وإحلال الواردات، وخفض العجز في الميزان التجاري. (منتدى الرياض الاقتصادي، ٢٠١٣)

جميع هذه العوامل وغيرها تجعل من دراسة وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وكيفية تطوير دورها في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية أمراً في غاية الأهمية، خاصة أن إسهام هذه المنشآت في الاقتصاد المحلي ضعيف؛ سواء من حيث القدرة على التوظيف الذي لا يتجاوز ربع إجمالي الموارد البشرية في المملكة، أو من حيث الإسهام في الناتج الكلي الذي لا يتعدى ثلث الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث مستوى التشابك والترابط مع المنشآت الكبيرة. (منتدى الرياض الاقتصادي، ٢٠١٣)

ولقد اهتمت كثير من الدول بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد كان السبب وراء هذا الاهتمام هو صعوبة تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بهذه الدول للمجموعة الكاملة للمعايير الدولية (IFRSs)، حيث إن الالتزام الكامل بتطبيق كافة متطلبات القياس والإفصاح الواردة بالمعايير الدولية يعد بمثابة حمل زائد وتكلفة غير ضرورية لا تتناسب مع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مما يجعل هذه المنشآت تلجأ الى عدم اتباع أي إطار عمل واضح المعالم (محمد، ٢٠١١)

ومن هنا توجهت جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standard Board سنة ٢٠٠٩ إلى إصدار معيار محاسبي عالمي يناسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) وهو معيار ذا جودة عالية (مفهوم ويمكن تطبيقه عالميا) خاصة وأن معايير التقرير المالي الدولي(International Financial Reporting Standards (IFRS الشاملة قد صممت للشركات التي تتداول أوراقها المالية في الأسواق المالية (Markets Capital)، حيث ان المعايير الشاملة تعتبر موسعة ومعقدة خاصة في مجال القياس والإفصاح، لذا جاءت هذه الإصدارات لتخفف العبء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي عليها استعمال المعيار المحاسبي الدولي، ويعتقد أن هذه الإصدارات تلائم البيئة المحلية لأنها تخفف من متطلبات القياس والإفصاح المطلوبة

سابقا حسب إصدارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية كما انها تلبي رغبات مستخدمي البيانات المالية لتلك المشروعات، خاصة الدوليين منهم .(يحيى، ٢٠١٥).

ووفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فإن تطبيق المعيار الدولي للقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تم اعتباراً من بداية عام ٢٠١٨م، مع السماح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالتطبيق من بداية عام ٢٠١٧م. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨).

لذا فإن تبني المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يعتبر ذو أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في هذه النوعية من المنشآت بهدف قياس وتوصيل نتائج أنشطتها بشكل سليم للمتعاملين معها. أضف الى ذلك أهمية هذا المعيار في توحيد الممارسة المحاسبية لهذه المنشآت. وإذا كان وجود المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم له أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها فإن عملية تطبيقه في المقابل تحتل أهمية أكبر خاصة وأن وجود هذا المعيار بدون تطبيق يصبح مجرد قواعد مثالية غير مستفاد منها. (رفاي،٢٠١٦)

١-٢ مشكلة وتساؤلات الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في محاولة معرفة مدى ملاءمة المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية وبناءً على ذلك يمكن حصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن الاسئلة التالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية:

١- ما هي أهم المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية.
٢- ما مدى التأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحقيقه لاحتياجات مستخدمي المعلومات من القوائم والتقارير المالية.
٣- ماهي أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت.
٤- ماهي المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
٥- ما مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية.

١-٣ اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية الى معرفة مدى ملاءمة المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية. ويتفرع من هذا الهدف العام الأهداف التالية:

١- التعرف على أهم المشكلات المحاسبية التي تواجهه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
٢- التعرف على اراء مراجعي الحسابات حول مبررات وجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتلبيتها لاحتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت.
٣- التعرف على اراء مراجعي الحسابات حول اهمية الاجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت من وجهه نظر مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية.
٤- التعرف على المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهه نظر مراجعي الحسابات
٥- التعرف على مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية.

١-٤ اهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تناولها نقطة بحثية هامة، وهي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يعتبر مثار اهتمام أكاديمي الفترة الحالية وقضية بحثية يهتم بها الجميع في مختلف دول العالم نظراً لتأثير المعيار الدولي المعني على جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة الى ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتبر من أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة وان معظم الشركات العاملة في اقتصاديات مختلف الدول تنطوي تحت المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي هي نواة نمو وتطور اقتصاديات الدول (حمودة، ٢٠١٥)

١-٥ منهج الدراسة:

يعتمد منهج الدراسة على:

(١) المنهج الاستقرائي (الدراسة النظرية):

وذلك من خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة منها في الجوانب النظرية لهذه الدراسة.

(٢) المنهج الاستنباطي (الدراسة الميدانية):

وذلك من خلال الاستبانة التي سوف يتم إعدادها لهذا الغرض.

١-٦ مجتمع وعينة الدراسة:

حيث إن بيئة المراجعة في المملكة العربية السعودية هي المستهدفة بهذه الدراسة، ويمثلها فئة المراجعين الخارجيين للحسابات العاملين في مكاتب المراجعة، اختار الباحث مكاتب المراجعة المرخصة العاملة في مدينة الرياض، وتم توزيع (١٥٠) استبانة على المراجعين العاملين في هذه المكاتب، وذلك من أجل الحصول على أعلى درجة تعميم ممكنة للنتائج للوصول إلى مستوى جيد من الموضوعية والدقة والثقة في هذه النتائج.

١-٧ فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها أعتمد الباحث على مجموعة من الفرضيات وذلك على النحو التالي:

١- لا تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أي مشكلات محاسبية من وجهه نظر مراجعي الحسابات.

٢- لا يوجد أي تأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتلبيته لاحتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت من وجهه نظر مراجعي الحسابات.

٣- لا تساهم الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها منها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت.

٤- لا توجد اي معوقات قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

٥- عدم ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية

١-٨ نطاق الدراسة ومحدداتها:

تقتصر الدراسة على فئة المراجعين الخارجيين للحسابات العاملين في مكاتب المراجعة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، حيث أغلب مكاتب المراجعة موجودة في هذه المدينة، بالإضافة الى قربها من مقر سكن الباحث، ويرى الباحث أن هذه الفئة هم الاقرب والأكثر حياداً واطلاعاً على المشاكل المحاسبية التي تواجه هذه

المنشآت من جراء تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الاطار العلمي للدراسة

يعد تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من أكبر المشاكل التي تواجه تحليل هذا القطاع نظراً لعدم وجود تعريف متفق عليه دولياً، إلا أن هناك بعض المعايير تم استخدامها للتفرقة بين هذه المنشآت عن غيرها من المنشآت وتشمل هذه المعايير عدد العاملين، وقيمة المبيعات السنوية، ورأس المال. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٣م).

٢-١-١ معيار عدد العاملين (حجم العمالة)

يعد معيار عدد العمالة أو حجم العاملين من أكثر المعايير انتشاراً في العالم لتعريف المنشآت الصغيرة، فالمنشآت الصغيرة تستخدم عدداً محدودا من العاملين، وهو يتفاوت من دولة إلى أخرى حسب التقدم الاقتصادي، ومن أهم الأسباب المؤيدة لهذا المعيار هو سهولة حسابه والمقارنة بين هذه المنشآت في مختلف الدول، إضافة إلى ذلك أن هذا المعيار لا يتأثر بمستوى التضخم، وأنه من السهل الحصول على البيانات الخاصة به. (الصباغ،٢٠١٠).

٢-١-٢ معيار قيمة المبيعات السنوية

يأخذ بهذا المعيار عدداً من الدول نظراً لأن المبيعات أهم محرك لعمليات المنشأة، وتتأثر بالمبيعات الأصول والخصوم وحقوق الملاك والمصروفات، ومن سلبيات هذا المعيار عدم وفرة المعلومات المحاسبية الدقيقة، ومحاولة تحجيم المبيعات لتفادي الضريبة وتأثر مبلغ المبيعات بالتضخم. (العبايجي، ٢٠١٣).

٢-١-٣ معيار رأس المال

يقصد بهذا المعيار إما حقوق الملكية فقط أو الموجودات في إطار المعادلة (الاصول= الخصوم + حقوق الملكية)، ومن مزايا هذا المعيار سهولة حسابة وإمكانية المقارنة بين المنشآت على أساسه، ومن جهة أخرى فإن معيار رأس المال يعاني من محدودية البيانات المحاسبية، وإن توفرت هذه البيانات قد تكون غير دقيقة، مما يقلل أهمية المعيار، سواء كان لمنشأة معينة أو استعمل للمقارنة بين المنشآت. (الصباغ،٢٠١٠)

٢-١-٤ رأي الباحث في تحديد مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

لا يوجد تعريف عالمي دقيق للمنشآت الصغيرة ومتوسطة اذ يتباين تعريفها فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وفيما بين الدول فالمنشآت التي تعتبر في الدول المتقدمة صغري تعتبر في دول أخرى كبيرة، بسبب التباين في الأوضاع الاقتصادية.

المنهج المعتمد في تصنيفها يأتي على مستويين:

المنهج الكمي: ويعتمد على عدد العمالة، وحجم رأس المال، والحصة السوقية للمشروع.

والمنهج الوصفي: فيعتمد على معايير وصفية كطريقة الإدارة وحجم الاستقلالية ومستوى التقنية. (الخليج، ٢٠١٠)

فمثلاً في بعض الدول يتم تصنف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على حسب عدد العمالة فتجدها، ٥٠ في ألمانيا، و٢٠٠ في بريطانيا، و٣٠٠ في اليابان، وفي كثير من الدول تصف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على أنها المؤسسات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٥٠ عامل، ففي الهند مثلاً: تصنف على ألا يزيد عدد العمالة عن ٥٠ عامل إذا استخدمت آلات، أقل من ١٠٠ عامل إذا لم يستخدمها وأصولها المالية لا يتجاوز ٥٠٠ ألف روبية = ١٠٨٥٠ دولار. (الخليج، ٢٠١٠).

٢-٢ مفهوم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) في المملكة العربية السعودية.

٢-٢-١ المفهوم من وجهة نظر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (**SOCPA**)

لم تقم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع تعريف للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وإنما اعتمدت المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وهذا المعيار بدورة لا يعرف تلك المنشآت وإنما يوضح خصائص تلك المنشآت التي لها الحق في تطبيقه، والتي عادة يغلب عليها أن تكون من ضمن ما يعرف بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولذلك فإن المعيار يحدد نطاق تطبيقه بغض النظر عن تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وبحسب المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الذي اعتمدته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، فإن تطبيقه سيكون على جميع المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة بغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨م).

٢-٢-٢ المفهوم من وجهة نظر الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (منشآت)

اقر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (منشآت) تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يعتمد على الإيرادات السنوية وعدد الموظفين، حيث تصنف كبيرة إذا زاد عدد الموظفين على (٢٥٠) موظف أو تجاوزت الإيرادات السنوية ٢٠٠ مليون ريال، وتعد متوسطة إذا تراوح عدد موظفيها بين (٥٠-٢٥٠) موظفاً أو بلغت إيراداتها السنوية ما بين (٤٠-٢٠٠) مليون ريال، أما الصغيرة فهي تلك التي يقل عدد موظفيها عن (٥٠) موظفاً وتبلغ إيراداتها السنوية

(٤٠) مليون ريال فأقل، أما التي لديها خمسة موظفين أو أقل وبلغت إيراداتها (٣) ملايين أو أقل فتصنف منشأة متناهية الصغر. (وزارة التجارة، ١٤٣٨هـ).

٢-٣ خصائص ومميزات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs).

من أهم خصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة ما يلي:

١- عادة يتولى إدارة المنشأة مالكها وهو المسؤول عن اتخاذ معظم أو كافة القرارات التي تخص المنشأة، وتعتمد استمرارية المنشأة على استمرارية إدارتها من قبل مالكها.
٢- قلة عدد الموظفين وذلك لصغر حجم وأنشطة المنشأة، أو بسبب رغبة المالك بتخفيض التكاليف.
٣- القيمة المنخفضة للأصول بسبب طبيعة الأعمال والتي تمتاز بالبساطة فلا تحتاج إلى أصول حديثة أو كثيرة، وبالإمكان تسيير الأعمال بأصول أقل تطوراً واقل كلفة.
٤- الاعتماد الكلي على شخص واحد لإدارتها، أي انها تمتاز بأن ملكيتها خاصة، ومالك المنشأة هو المسؤول عن ادارتها.
٥- رأس مال منخفض للإنشاء والتشغيل، وذلك بسبب صغر حجمها مقارنة بالشركات المساهمة العامة.
٦- معدلات الاستثمار محدودة بسبب انخفاض رأس المال، وقيمة الاصول المستخدمة منخفضة.
٧- التقنيات المستخدمة محدودة بسبب بساطة الأنشطة فلا تحتاج إلى تقنيات متطورة ومعقدة.
٨- الاعتماد على الموارد المحلية وذلك بسبب بساطة وعدم تنوع الأنشطة في المنشأة، فلا تحتاج إلى استيراد المواد الأولية من الخارج لانخفاض رأس المال، والاعتماد على تقنيات بسيطة بالإنتاج. (العبايجي، ٢٠١٣)

أما ما يميز المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم سهولة تكوينها، والعدد القليل من المساهمين لتكوين راس المال، والذين عادة ما يكونون من ضمن المساهمين الداخليين، وحاجتها القليلة لدراسة السوق. (يحيى، عبد الحليم، ٢٠١٥)

٢-٤ المعوقات والتحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تختلف المعوقات والتحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة بشكل جزئي من دولة إلى أخرى، ومن قطاع الي قطاع، ومن مشروع إلى مشروع آخر داخل القطاع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى، ويعتبر جزء من هذه المعوقات داخلية وهي تلك التي يكون مصدرها من داخل المشروع، ومنها على سبيل المثال لا

الحصر سوء الإدارة الناجم عن قيام صاحب المنشأة بمعظم المهام الإدارية والفنية والتسويقية. (مقابلة، ٢٠١٢)

ويعتبر الجزء الآخر خارجي وهو ما يتعلق في علميات التمويل حيث ترفض أغلب البنوك وجهات التمويل تقديم التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، لأسباب تتعلق بارتفاع نسبة المخاطرة، وعدم وجود ضمانات كافية، بالإضافة الى عدم وجود حسابات منتظمة للمشروعات القائمة. (المدينة،٢٠١٢)

ومن المعوقات أيضاً التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، صعوبة تسويق منتجاتها وخوضها منافسة عادلة ومتكافئة مع المنشآت الكبيرة، قصور الوعي التسويقي والكفاءة التسويقية، اتباع سياسة تسعير عشوائية لا يراعى فيها المنافسين أو تكاليف الإنتاج، إضافة إلى ذلك صعوبات تتعلق بالمنتج المحلي في ظل تفضيل المستهلك المحلى المنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الاحيان. (الاقتصادية، ٢٠١٢)

٢-٥ المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

وضع معدي معايير المحاسبة الدولية مسودة المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IASB, 2007) والتي اعتمدت رسمياً في عام ٢٠٠٩م تحت مسمى المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IFRS FOR SME's). (العبايجي، ٢٠١٣)

٢-٥-١ نظرة عامة على المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هو وثيقة مستقلة منظمة بحسب المواضيع (٣٥ قسم)، يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عدداً من الاختلافات المتعلقة بالإثبات والقياس مقارنة بالمعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة ويتطلب إفصاحات أقل شمولية وتفصيلاً "حيث أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تخفيض ما يقرب من ٩٠% في مستوى الإيضاحات (KPMG, 2018).

تم إعداده بغرض مواجه الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، التي تمثل أكثر من ٩٥% من مجموع المؤسسات في العالم، ويمثل هذا المعيار أساساً ومرجعاً يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية، يُمكن هذا المعيار معالجة الأحداث الاقتصادية وفقاً لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من ٩٠% مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة. (عزاوي، ٢٠١٢).

يهدف المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى ما يلي:

١- توفير إرشادات أقل بشكل جوهري من المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة.
٢- تبسيط متطلبات الإثبات والقياس.
٣- استبعاد المواضيع التي تم اعتباراها غير ملائمة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
٤- استبعاد بعض الخيارات الأكثر تعقيدا في المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة. (KPMG, 2018).

ووفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين أن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تقوم بنشر قوائم مالية ذات غرض عام للمستخدمين الخارجيين، ولكنها لا تخضع للمساءلة العامة ملزمة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم اعتباراً من عام ٢٠١٨م (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨).

٢-٥-٢ المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الاخرى المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مع الاخذ في الاعتبار التعديلات الآتية:

٢-٥-٢-١ تعديلات عامة:

١- تعدل عبارة (المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) أينما وردت بعبارة (المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين). والمعيار الدولي المعتمد هو المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كما صدر من المجلس الدولي بالإضافة إلى المتطلبات والإفصاحات التي أضافتها الهيئة لبعض أقسام ذلك المعيار، ويقصد بالمعايير والإصدارات الأخرى هو ما تعتمده الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من معايير أو آراء فنية لمواضيع لا يغطيها المعيار الدولي مثل موضوع الزكاة.
٢- أينما وردت عبارة (من خلال الربح والخسارة) فهي تعني (من خلال الإثبات في قائمة الدخل)، وتعني عبارة (مكونات الربح أو الخسارة) أينما وردت (قائمة

الدخل)، وتعني عبارة (الربح أو الخسارة) أينما وردت إما (قائمة الدخل) أو (صافي الدخل) حسب السياق. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨)

٢-٥-٢-٢ مقارنة بين المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين، ٢٠١٨).

١- **عرض القوائم المالية:** اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم الثالث من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية:

لا يتناول هذا المعيار الدولي للتقرير المالي عرض المعلومات القطاعية، أو ربحية السهم، أو التقارير المالية الأولية من قبل المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. ويجب على المنشأة التي تقوم بمثل هذه الإفصاحات أن تصف أساس إعداد وعرض المعلومات اتباع المعايير الدولية ذات العلاقة المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٢- **قائمة المركز المالي:** اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم الرابع من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية:

- يجب على المنشأة أن تفصح، إما في قائمة المركز المالي، أو في الإيضاحات، عن التصنيفات الفرعية التالية للبنود المستقلة المعروضة:

- العقارات والآلات والمعدات في التصنيفات التي تناسب المنشأة.
- المبالغ المستحقة من المدينين التجاريين وغيرهم بحيث تظهر -بشكل منفصل- المبالغ المستحقة على الأطراف ذات العلاقة، والمبالغ المستحقة على الأطراف الأخرى، والمبالغ المستحقة الناشئة عن الدخل المستحق الذي لم تصدر له فواتير بعد.
- كما يجب تفصيل هذه الحسابات وفقا لطبيعة التمويل الذي نشأت عنه وشروطه العامة (على سبيل المثال ارصدة مدينين ناتجة من تمويل تقليدي، تمويل مرابحة)، مع إفصاحات كافية تمكن المستفيدين من التفريق بين أنواع حسابات المدينين المختلفة.
- المخزون، بحيث يظهر -بشكل منفصل- مبالغ المخزون:
- المحتفظ بها لغرض البيع في السياق العادي للأعمال.

- في مرحلة الإنتاج بغرض البيع.
- في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مرحلة الإنتاج أو في تقديم الخدمات.

• المبالغ واجبة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم بحيث تظهر -بشكل منفصل- المبالغ واجبة السداد للموردين التجاريين، والمبالغ واجبة السداد للأطراف ذات العلاقة، والدخل والاستحقاقات المؤجلة.

• مخصصات منافع الموظفين والمخصصات الأخرى.

• فئات حقوق الملكية مثل رأس المال المدفوع، وعلاوة الإصدار، والأرباح المبقاه، وبنود الدخل والمصروف التي يتم –كما هو مطلوب بموجب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي– تُثبت ضمن الدخل الشامل الآخر وتعرض -بشكل منفصل- في حقوق الملكية.

• يتم تفصيل الإفصاح عن الأصول المالية (متضمنة النقد، والاستثمارات) وفقا لطبيعتها وشروطها العامة.

• يتم تفصيل الإفصاح عن الالتزامات المالية (متضمنة السحب على المكشوف والدائنون والالتزامات المالية الأخرى (وفقا لطبيعتها وشروطها العامة.

٣- **قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل:** اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم الخامس من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية:

• يضاف إلى متطلب عرض الإيرادات في قائمة الدخل، وجوب عرض الإيرادات في ثلاث مجموعات منفصلة: الإيرادات من الأنشطة الرئيسة، الإيرادات التمويلية (إذا لم يكن التمويل هو النشاط الرئيس للمنشأة)، والإيرادات الأخرى. وتمت إضافة هذ المتطلب لأنه يمثل امتداد لما اعتاد عليه المستفيدون في المملكة من التفريق بين الإيراد من الأنشطة الرئيسة ومن الأنشطة الأخرى. إضافة إلى ذلك فإنه يوفر معلومات للمستثمرين الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بفهمهم لطبيعة عمليات الشركة ومدى توافقها مع الضوابط الشرعية.

٤- **قائمة التدفقات النقدية:** اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم السابع من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية:

- يتم إضافة الزكاة إلى هذه الفقرة لاشتراط عرض المبالغ المدفوعة لسداد الزكاة المستحقة، وعليه تتم قراءة هذه الفقرة كما يلي:

• الأنشطة التشغيلية هي أنشطة المنشأة الرئيسة المنتجة للإيراد. وبناءً عليه، فإن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تنتج –بشكل عام- من المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تدخل في تحديد الربح أو الخسارة. من أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

أ- المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات.

ب- المقبوضات النقدية من رسوم الامتياز والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.

ج- المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات.

د- المدفوعات النقدية للموظفين، وبالنيابة عنهم.

هـ- المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو الزكاة، أو المبالغ المستردة منها، ما لم يكن من الممكن ربطها – بشكل محدد بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

و- المقبوضات والمدفوعات النقدية من استثمارات، وقروض وعقود أخرى مُحتفظ بها لأغراض التعامل، أو المتاجرة، والتي تتشابه مع المخزون المقتنى تحديداً لإعادة البيع.

قد ينشأ عن بعض المعاملات، مثل بيع إحدى الآلات من قبل منشأة صناعية، مكسب، أو خسارة تُضمن في الربح، أو الخسارة. وبالرغم من ذلك، تعد التدفقات النقدية المتعلقة بمثل تلك المعاملات تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية.

• يتم إضافة فقرة جديدة لاشتراط إفصاح إضافي حول تفاصيل فوائد وعوائد التمويل المقبوضة والمدفوعة وعوائد الاستثمارات مفصلة بحسب طبيعة التمويل أو الاستثمار الناشئة عنه، وذلك لأن هذا الإفصاح يوفر معلومات مهمة للمستفيدين الذي لديهم اهتمام بشرعية معاملات المنشأة.

• يجب أن تفصح المنشأة عن مبالغ الفوائد وعوائد التمويل المقبوضة والمدفوعة وعوائد الاستثمارات مفصلة وفقا لطبيعة كل تمويل أو استثمار مرتبط بها ما لم يكن تم الإفصاح عن ذلك في مكان آخر في القوائم المالية.

٥- **العقارات الاستثمارية:** اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم السادس عشر من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية:

- تضاف فقرة بحيث يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية باستخدام مقيّم تتوفر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات علاقة، ولديه خبرة حديثة في موقع ونوعية العقارات الاستثمارية التي يجري تقويمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.

وسبب الإضافة زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقويم المنشأة لعقاراتها الاستثمارية، وبخاصة أن أعمال التقويم المهني في المملكة تعد من المهن الناشئة. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨)

٦- **العقارات والآلات والمعدات:** اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم السابع عشر من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية:

- إذا اختارت المنشأة نموذج إعادة التقويم لفئة من فئات العقارات والآلات والمعدات، فإنه يجب أن يقوم بعملية التقويم شخص مؤهل بأعمال التقويم، تتوفر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات علاقة، ولديه خبرة حديثة في موقع ونوعية العقارات والآلات والمعدات التي يجري تقييمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.

الدراسات السابقة

٣-٢ الدراسات السابقة العربية:

- دراسة (**حسين، ٢٠١٣**) هدفت الدراسة الى اجراء دراسة تحليلية لمدى امكانية تطبيق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يساعد على تحسين عملية الافصاح والعرض المحاسبي لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحليل المشكلات الناشئة عن اعداد التقارير المالية وفقاً لنفس متطلبات القياس والافصاح المحاسبي للمشروعات الكبرى والعملاقة في مصر، و تتمثل أهم نتائج الدراسة وجود العديد من المشكلات المحاسبية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم أهمها، وجود قصور في تطبيق الاطار المفاهيمي او الفكري للمحاسبة المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تعدد طرق وبدائل القياس المحاسبي وزيادة متطلبات الافصاح المحاسبي بالشكل الذي لا يتلاءم مع طبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، انخفاض الوعي المحاسبي لدى اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، عدم موضوعية القياس المحاسبي للمعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية، الاخلال بمبدأ الوحدة

المحاسبية، عدم توافر معلومات ذات شفافية ووضوح تمكن متخذ القرار من اتخاذ قرار اقتصادي سليم .

▪ دراسة (**جزر، رويحة، ٢٠١٤**) دراسة تحليلية، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في مجال تطوير المحاسبة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم سواء فيما يتعلق بتطوير الاطار المفاهيمي أو المعايير التي تحكم الممارسات المحاسبية لتلك المنشآت حتى اصدار المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في يوليو 2009 ودراسة مدى ملائمة تطبيق ذلك المعيار في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في جمهورية مصر العربية وتأثير ذلك على تحديد الوعاء الضريبي لهذه المنشآت في ظل التشريع الضريبي المصري الحالي و خلص الباحثان من خلال الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الآتي:

١- عدم وجود بيئة محاسبية ملائمة لتطبيق المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs) في جمهورية مصر العربية ولذلك لابد من تهيئة البيئة الملائمة للتطبيق في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر.

٢- اختفاء عنصر الالزام بإمساك دفاتر محاسبية منتظمة وكذلك غياب قانون تجريم عدم إصدار الفواتير الذي يعد من أهم أسباب عدم وجود دفاتر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.

٣- التعارض والتضارب بين كلا من القانون 141 لسنة 2004 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة والقرار الوزاري رقم 414 لسنة 2009 بشأن تعريف المنشأة الصغيرة.

٤- غياب الوعي الضريبي والمحاسبي عند المحاسبين والمراجعين المصريين وخاصة الذين يتعاملون مع تلك المنشآت وبالتالي فاقد الشيء لا يعطيه.

• دراسة (**الديحات واخرون، ٢٠١٤**) هدفت هذه الدراسة الى البحث في معيار التقارير المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لبيان اهمية تطبيق ذلك المعيار، والمشاكل والمعوقات التي تحد من التطبيق الامثل لهذا المعيار، وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية الى أن هناك أهمية كبيرة لتطبيق معيار التقارير الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار التقارير المالي يعاني العديد من المشاكل والمعوقات، أهمها التشدد في طلب ضمانات التمويل من قبل الجهة المانحة، ارتفاع فوائد تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعدد الجهات المشرفة على هذه المشاريع وضعف التنسيق بينها.

• دراسة (**حمودة، ٢٠١٥**) هدفت الدراسة الى التعرف على امكانية تطبيق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة الليبية، ومعرفة الايجابيات المتوقع تحقيقها من تطبيق هذا المعيار، وماهي أهم المعوقات التي تحد من

تطبيق هذا المعيار، وأشارت نتائج الدراسة أنه لا يمكن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة الليبية، كما توجد إيجابيات يمكن تحقيقها من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة الليبية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تذليل المعوقات لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة الليبية نظراً لوجود إيجابيات يمكن تحقيقها من تطبيق هذا المعيار الدولي في البيئة الليبية.

- دراسة (**السجاعي، واخرون، ٢٠١٥**) دراسة تحليلية، هدفت الدراسة الى تحليل متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومدى ملاءمتها للتطبيق في بيئة الأعمال المصرية، وتحديد أهم المعوقات التي قد تحول دون امكانية تطبيقه، ولتحقيق الهدف من البحث واختبار الفروض فإنه تم توزيع استمارة استبيان على عينتين رئيسيتين تمثلت أحدهما في مجموعة من المحاسبين والمراجعين العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيدة ببورصة النيل والأخرى من الاكاديميين، وتوصلت الدراسة الى وجود اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراسة حول ملاءمة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة الاعمال المصرية، بينما لا يوجد اختلاف معنوي بيت اراء عينتي الدراسة حول وجود معوقات تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- دراسة (**فتيحي، مقدم، ٢٠١٥**) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التطرق إلى المشاكل التي تعاني منها المحاسبة في تطبيقها على هذا النوع من المؤسسات ومعرفة متطلبات التطبيق الحسن لها فيها، بالإضافة إلى نظرة حول المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يفسر اهتمام المعايير المحاسبية الدولية بهذا النوع من المؤسسات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: - تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني وجميع اقتصاديات العالم، وهذا بسبب دورها الكبير في خلق قيمة مضافة للإنتاج المحلي، وتلبية العديد من الاحتياجات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهذا النوع من المؤسسات مطالب أيضا بتوفير المعلومات المالية الضرورية عن طريق الإفصاح وعرض القوائم المالية، من أجل إعطاء صورة صادقة لتوفير الشفافية والمصداقية، ومن أجل هذا، قررت الجزائر تبني النظام المحاسبي المالي، كشكل من أشكال مسايرتها للمعايير المحاسبية الدولية،

ومواكبة التطور الاقتصادي والتغيرات التي تكون في صالح الاقتصاد الوطني، وقد بدأ العمل به منذ ٢٠١٠/٠١/٠١.

- دراسة (**يحيى، عبد الحليم، ٢٠١٥**) هدفت الدراسة على ألقاء الضوء على طبيعة المشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة من حيث المفاهيم والخصائص والمميزات بينهما وبين المشروعات الكبرى واجراء تقويم عملي وعلمي للنظام المحاسبي الموحد وقدرته في حل المشاكل المحاسبية المحلية، في ضوء متطلبات المعيار المحاسبي الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات أهمها:

١- أظهرت المقارنة التحليلية بين كل من المعايير المحاسبية العالمية الشاملة والمعيار المحاسبي الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعايير والقواعد المحاسبية العراقية والنظام المحاسبي الموحد وجود عدد من الاختلافات في محاور مختلفة.

٢- إن حذف وتبسيط مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الشاملة في إطار المعيار الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم سيساعد في زيادة الانسجام بين المعايير المحاسبية الدولية والتطبيقات المحاسبية المحلية.

- هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى امكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في السودان وتسليط الضوء على المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تطبيقها. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة ولحل مشكلتها، وزّع استبيان على عينة عشوائية مكونة من 100 منشأة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر العاملة في ولاية الجزيرة – السودان .وقد أتبع المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها .حيث أستخدم برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الاصدار 11.5 لتحليل البيانات. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها:

معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في ولاية الجزيرة تعمل في مجالات تجارية، مما يصعب عملية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي فيها خاصة إذا كان هذا التطبيق اختيارياً. حيث يتطلب تطبيقها تحمل هذه المنشآت تكاليف إدارية إضافية .وأن أغلب هذه المنشآت ذات ملكية فردية مما يعني ضمنا عدم فصل الملكية عن الإدارة .هذا الوضع يجعل من عملية تطبيق المعيار الدولي لها تحدي خاص بهؤلاء الملاك.

إنها تستخدم أنظمة محاسبية خاصة بها .وأن من يقوم بوظيفة المحاسب شخص آخر ليس له علاقة بالمحاسبة وهو في الغالب مالك المنشأة، الأمر الذي يتطلب بذل مجهود كبير لتعريف هؤلاء بأهمية المحاسبة وأهمية استخدام المعيار المحاسبي، وقد أكدت

الدراسة أن أكثر معوقات تطبيق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم شيوعا في بيئة الأعمال السودانية :أن هذه المعيار لا يتناسب مع إمكانيات المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم الضعيفة وعدم توفر هذا المعيار وتعقيده وتكلفة تطبيقها عالية وعدم وجود معينات مادية لتطبيقها. وقد أوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم السودانية على المعيار الدولي وأنه على المراجعين الخارجيين والمستشارين لهذه النوعية من المنشآت التوصية والتشجيع الدائمين على تبني المعيار الدولي وإبراز محاسنه في تقاريرهم.

- دراسة (**سويدان واخرون، ٢٠١٨**) دراسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين، هدفت هذه الدراسة إلى استجلاء اراء عينة من مراجعي الحسابات الأردنيين حول مدى ملاءمة معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة بلغ عدد افرادها (145) مراجع تم اختيارهم بشكل عشوائي، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الاحصائي (94)استبانة، وكذلك لمزيد من الاستيضاح حول أسباب تأخر التطبيق الفعلي لهذا المعيار من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن تم إجراء مقابلة مع رئيس جمعية المحاسبين القانونين الأردنيين، وقد أشارت نتائج الدراسة الى تأييد مراجعي الحسابات لوجود معيار دولي خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم واتفاقهم على أن هذه المعيار يساهم في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت وكما تؤدي أيضاً الى زيادة كفاءة البيانات المالية المعدة وقدرتها على عكس الوضع المالي للمنشاة، وكما توصلت الدراسة الى أن ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن هي من أكثر المعوقات لتطبيق المعيار الجديد في هذه المنشآت، وأن من الأسباب التي أدت الى التأخر في تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هي قلة عدد اجتماعات الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية وتبدل رؤسائها باعتبارها الجهة المسئولة عن اعتماد معايير المحاسبة الدولية وضمان الالتزام بها في الأردن، وكذلك عدم وجود تعريف واضح ومتفق عليه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنطبق عليها المعايير الدولية، وقد أوصت الدراسة بتكثيف الاهتمام بالمعيار الدولي الجديد من الناحية العلمية والعملية، وذلك من خلال عقد محاضرات تثقيفية ودورات تدريبية مستمرة في الجامعات والجمعيات المختصة والمعاهد حول المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لما تشكله هذه المنشآت من أهمية بالنسبة للاقتصاد الأردني.

٣-٣ الدراسات السابقة الأجنبية:

- دراسة **(Cordery & Baskerville, 2006)** هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومقارنته بمعايير المحاسبة الدولية الكاملة، وقياس مدى ملاءمته للمسؤولية المحاسبية، وجدوى اتخاذ القرار مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك من وجهتي نظر المؤيدين والمعارضين، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: ظهرت مسودة المعيار بسبب الاختلافات في معايير الإبلاغ المالي المتبعة من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عن المعايير الكاملة مما جعل مجلس معايير المحاسبة الدولي يصدر معيارا خاصا لهذه المنشآت، وتبين أن المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، سيجعل هذه المنشآت تلتزم بالإطار المفاهيمي للمحاسبة وأن إلزام هذه المنشآت بهذا المعيار قد يؤدي إلى مواجهة صعوبة الموازنة بين التكلفة والمنفعة وقد أوصت الدراسة بعمل دراسة ميدانية لقياس قدرة هذا النوع من المنشآت في تطبيق المعيا.
- دراسة **(Guthrie, 2007)** بعنوان: "IFAC Small & Medium Committee Strategy"، هدفت هذه الدراسة الى توضيح الاستراتيجية المتبعة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإظهار الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبة الدولية الى اقتراح هذا المعيار، والتعريف باختلافات هذا المعيار عن المعايير الدولية الكاملة (Full IFRS)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وقد توصلت الدراسة الى أن أهم الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبة الدولية الى إعداد هذا المعيار كانت تزويد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعيار خاص بها سهل الفهم من جهة وتوحد ممارستها المالية من جهة أخرى، كما أنها تحد من استخدام البدائل المحاسبية، وتمكّن كل من المستثمرين والمقرضين من عمل مقارنة بالأداء المالي لجميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من نفس النوع وإعداد معيار ملائم ومناسب لجميع هذه المنشآت.
- دراسة **(Nerudova & Bohusova, 2008)** هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة إمكانية إدخال المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنشآت التشيكية، ومدى ملاءمة تطبيق هذا المعيار على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في جمهورية التشيك.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحثان بتصميم استبانة وتوزيعها على المحاسبين والمدققين بهذه المنشآت.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحثان: إن تطبيق هذا المعيار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن ينشأ عنه بعض المشاكل، والمشكلة الرئيسة هي مدى

ملاءمة تطبيق هذا المعيار على جميع أنواع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث ستكون ذات تكلفة عالية. وأوصى الباحثان بضرورة تبني المعيار، وتطبيقه على المنشآت التشيكية؛ وذلك نظرا لأن المنشآت التشيكية تقوم بإعداد قوائمها المالية للغايات الضريبية فقط.

- دراسة (**Atik,2010**) هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على وجهات نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم نحو اعتماد المعيار الخاص بهذه المنشآت، وآرائهم حول التغيرات المحتملة من ذلك الاعتماد، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحثان بتصميم استبانة وتوزيعها على (٢١٦) منشأة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن أهم نتائج هذه الدراسة: تبين أن أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تدعم وتوافق اعتماد المعيار الخاص بهذه المنشآت.
- دراسة (**Jermakowicz & Epstein, 2010**) هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والتسهيلات والتبسيطات عن المعايير الكاملة، كما هدفت إلى عرض الاختلافات الرئيسة بين معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبين مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموما.

كما بينت هذه الدراسة حاجة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى معيار أقل تعقيدا وأقل تكلفة تستجيب لحاجاتها وتمكن أصحابها من المقارنة بين الحسابات واتخاذ قرارات فعالة، وتعزيز الثقة العامة في حسابات هذه المنشآت.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بعمل مقارنة بين معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعايير الدولية الكاملة للوصول إلى التبسيطات عن المعايير الكاملة.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة: هناك مجموعة معارضة لهذه المعايير كانوا يعتقدون بأنه على جميع المنشآت إتباع نفس المبادئ المحاسبية، والمتطلبات التفصيلية لإعداد البيانات المالية، ومجموعة أخرى اعتقدت أن المشكلة ليست حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى محاسبة أبسط بل أن جميع المنشآت سواء الكبيرة، أم الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى متطلبات إبلاغ أقل تعقيدا، ومجموعة ثالثة يعتقدون إن استخدام معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تعطي معلومات غير قابلة للمقارنة مع بعضها بعضا ومع المنشآت التي تستخدم المعايير الكاملة.

- دراسة **(ALexandrou, 2011)** بعنوان الاثار المتوقعة لمعايير المحاسبة الدولية في الشركات الصغيرة من وجهة نظر معدوها" في عام (2009) اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيارا جديدا وهو ما يسمى بالمعيار الدولي

للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) بشأن استخدام معيار المحاسبة الدولي عند اعداد التقارير المالية، اشارت تقديرات مجلس معايير المحاسبة الدولية ان الشركات التي تقع تحت نطاق حساب الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم تصل الى نسبة95% من مجموع الشركات وكان الهدف من هذه الدراسة هو بيان امكانية الاعتماد على معيار المحاسبة الدولي عند اعداد التقارير المالية في كل من اليونان وبريطانيا وتركيا وليتوانيا. تم جمع البيانات من خلال الاستبانة التي وزعت على عدد من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم واظهرت نتائج الدراسة ان التقارير المالية المعدة على اساس المعيار الدولي في هذه المؤسسات تؤدي الى خفض التكاليف من خلال المنافع المتوقع الحصول عليها.

- دراسة **(Merve Kiliç, 2016)** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى استعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS) للشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال في تركيا، وتحليل تأثير العديد من خصائص الشركة على مثل هذا الاستعداد، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: - أن استعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة منخفض في تركيا. وأن العديد من خصائص الشركة بما في ذلك الحجم والتدقيق المستقل والدولي، لها تأثير كبير على استعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٣-٤ الاستفادة من الدراسات السابقة

تمثلت عملية الاستفادة من الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- صياغة أسئلة وأهداف الدراسة
- إثراء الدراسة بالإطار النظري
- اختيار أدوات الدراسة
- استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة
- التأكد أن هذه الرسالة لا تمثل تكراراً لأي من الدراسات السابقة

٣-٥ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة مكملة لما سبقتها من دراسات سابقة تناولت مدى ملاءمة المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وأثر تطبيق هذا المعيار على هذه المنشآت. ولكن أهم ما يميز هذه الدراسة هو مناقشة مدى ملاءمة تطبيق هذا المعيار على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، الى جانب التعرف على المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال لهذا المعيار في هذا النوع من المنشآت، وحسب علم الباحث فإنه لا توجد دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستسهم في سد الفجوة في هذه المجال.

الدراسة الميدانية

٤-٣ مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو كل ما يمكن أن تعمم عليه نتائج الدراسة، وتعرف بأنها مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، أي جميع الأفراد، والأشخاص، أو الأشياء التي تكون موضوع الدراسة. (عطوي، ١٤٢٨هـ)

ويختلف مجتمع الدراسة حسب طبيعة المشكلة محل الدراسة، وفي الدراسة الحالية تمثل مجتمع الدراسة في جميع منسوبي مكاتب المراجعة الخارجية في المملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة هي جزء من مجتمع الدراسة الأصلي، اختارها الباحث، وفي تعريف لها بأنها "نموذج يشمل جانبا، أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالدراسة، وممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة" (العبيدي، ٢٠١٠م).

يبلغ عدد المكاتب المرخصة لمزاولة المهنة بمدينة الرياض (١٤٦) مكتب وذلك بحسب بيان الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وقام الباحث بتوزيع (١٥٠) استبانة على منسوبي (٣٠) مكتب، وكانت الاستبانات المستردة (٨٥) استبانة، جميعها صالح للتحليل، وعلى ذلك أصبح عدد الاستبانات المستوفاة والجاهزة للتحليل (٨٥) استبانة.

٤-٤ أسلوب جمع البيانات:

٤-٤-١ أداة الدراسة:

في سبيل الحصول على المعلومات اللازمة من مفردات العينة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات المطلوبة لدعم الدراسة النظرية بالجانب التطبيقي للإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها، حيث تعد الاستبانة من أكثر الوسائل استخداماً للحصول على معلومات وبيانات عن الأفراد وتوصف الاستبانة بأنها عبارة عن "أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق بواقع معين" ويقدم الاستبيان على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبانة. فبعد أن تم الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، قام الباحث ببناء وتطوير استبانة بهدف (التعرف على مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية).

٤-٤-٢ وصف أداة الدراسة:

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على الأجزاء التالية:

الجزء الأول: ويحتوي على بيانات أولية عن عينة الدراسة من حيث العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، مدى الحصول على شهادة مهنية، عدد سنوات الخبرة العملية.

الجزء الثاني: ويشتمل على مجموعة من المحاور التي تتعلق بمدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية وتتكون من (٤) محاور وهي كالتالي:

المحور الأول: ويتعلق بالمشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ويتكون من (٩) عبارات.

المحور الثاني: ويتعلق بالتأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وتلبيته لاحتياجات معدي ومستخدمي التقارير المالية ويتكون من (٦) عبارات.

المحور الثالث: ويتعلق بأهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها لتبسيط المحاسبة لهذه المنشآت ويتكون من (١٦) عبارة.

المحور الرابع: ويتعلق بالمعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية ويتكون من (٨) عبارات.

وقد استخدم الباحث مقياس ليكرت خماسي التدرج (غير موافق بشدة– غير موافق –محايد-موافق -موافق بشدة) وذلك للتعرف على مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية.

٤-٤-٣ صدق أداة الدراسة:

اعتمد الباحث للتحقق من صدق الأدوات على طريقتين، الأولى وتسمى الصدق الظاهري (Face validity)، التي تعتمد على عرض الأداة على مجموعة من المتخصصين الخبراء في المجال والثانية وتسمى الاتساق الداخلي (Internal Consistency) وتقوم على حساب معامل الارتباط بين كل وحدة من وحدات الأداة والأداة ككل.

تحليل وعرض واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أي مشكلات محاسبية من وجهة نظر مراجعي الحسابات

لبحث هذه الفرضية قام الباحث بتخصيص (٩) عبارات **لبحث أهم المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (١) المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
انخفاض الوعي المحاسبي لدى أصحاب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	٤,٠٤	٧٦٪	١,١٢٨	موافق	١
انخفاض حجم العمليات (الصفقات) مقارنة بالمنشآت الكبرى	٣,٩١	٧٣٪	٠,٨٥٤	موافق	٢
اختلاف احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عن المنشآت الكبرى	٣,٨٤	٧١٪	١,١٠٠	موافق	٣
تعدد طرق وبدائل القياس المحاسبي	٣,٦٩	٦٧٪	٠,٨٣١	موافق	٤
ضعف الإلمام بالنواحي المحاسبية من قبل معدي الحسابات في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	٣,٦٧	٦٧٪	١,٣٠٤	موافق	٥
وجود قصور في تطبيق المعايير للمحاسبة المالية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	٣,٦٠	٦٥٪	٠,٩٤١	موافق	٦
زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي بالشكل الذي لا يتلاءم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	٣,٣٣	٥٨٪	١,١٨٩	محايد	٧
القياس المحاسبي للمعلومات الواردة بالقوائم المالية لا يتصف بالموضوعية	٢,٨٥	٤٦٪	١,٠٤١	محايد	٨
المعلومات المتوفرة لا تتصف بشفافية ووضوح	٢,٧٩	٤٥٪	١,١٠٣	محايد	٩
المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ككل	**٣,٥٢**	**٦٣٪**	**٠,٦١٤**	**موافق**	
قيمة (ت)	**٧٩,٥٨٦**	**مستوى الدلالة**		*٠,٠٠٠	

من خلال الجدول الموضح أعلاه رقم (٤-١١) يتضح أن هناك تفاوتا في استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات **المشكلات المحاسبية التي تواجه**

المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٢,٧٩ إلى ٤,٠٤٩ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الثالثة والرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة (محايد، موافق) على التوالي.

كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (انخفاض الوعي المحاسبي لدى أصحاب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) بالمرتبة الأولى بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤,٠٤) وبنسبة مئوية بلغت (٧٦٪).
- جاءت العبارة (انخفاض حجم العمليات -الصفقات- مقارنة بالمنشآت الكبرى) بالمرتبة الثانية بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٩١) وبنسبة مئوية بلغت (٧٣٪).
- جاءت العبارة (اختلاف احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عن المنشآت الكبرى) بالمرتبة الثالثة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٨٤) وبنسبة مئوية بلغت (٧١٪).
- جاءت العبارة (تعدد طرق وبدائل القياس المحاسبي) بالمرتبة الرابعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٩) وبنسبة مئوية بلغت (٦٧٪).
- جاءت العبارة (ضعف الإلمام بالنواحي المحاسبية من قبل معدي الحسابات في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) بالمرتبة الخامسة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٧) وبنسبة مئوية بلغت (٦٧٪).
- جاءت العبارة (وجود قصور في تطبيق المعايير للمحاسبة المالية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) بالمرتبة السادسة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٠) وبنسبة مئوية بلغت (٦٥٪).
- جاءت العبارة (زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي بالشكل الذي لا يتلاءم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) بالمرتبة السابعة بدرجة استجابة (محايد) بمتوسط حسابي (٣,٣٣) وبنسبة مئوية بلغت (٥٨٪).
- جاءت العبارة (القياس المحاسبي للمعلومات الواردة بالقوائم المالية لا يتصف بالموضوعية) بالمرتبة الثامنة بدرجة استجابة (محايد) بمتوسط حسابي (٢,٨٥) وبنسبة مئوية بلغت (٤٦٪).
- جاءت العبارة (المعلومات المتوفرة لا تتصف بشفافية ووضوح) بالمرتبة التاسعة بدرجة استجابة (محايد) بمتوسط حسابي (٢,٧٩) وبنسبة مئوية بلغت (٤٥٪).

كما يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لكافة استجابات أفراد العينة لعبارات المحور ككل بلغ (٣,٥٢) كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (ت) أقل من (٠,٠٥) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناءً عليه فإننا

نرفض الفرضية التي تنص على: لا تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أي مشكلات محاسبية من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

الفرضية الثانية: لا يوجد أي تأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتلبيتها لاحتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

لبحث هذه الفرضية قام الباحث بتخصيص (٦) عبارات لبحث اراء مراجعي الحسابات حول مبررات وجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتلبيتها لاحتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٢) مبررات وجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتلبيتها لاحتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
هناك حاجة لوجود معيار خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لاختلاف هذه المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم	٤,٢٧	٨٢٪	٠,٧٣٠	موافق بشدة	١
يلبي معيار التقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حاجات المستخدمين حيث يأخذ في الاعتبار المنفعة مقابل التكلفة	٣,٧٨	٦٩٪	٠,٩٥٦	موافق	٢
وجود مساءلة للإدارة من جهات خارجية	٣,٧٨	٦٩٪	٠,٨٠٧	موافق	٣
سهولة تطبيق المعيار في بيئة الأعمال السعودية	٣,٧١	٦٨٪	٠,٩٦١	موافق	٤
انخفاض تكاليف تطبيق المعيار	٣,٦٤	٦٦٪	٠,٩٨٦	موافق	٥
رغبة أصحاب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تطبيق هذا المعيار	٣,٤٨	٦٢٪	١,٠٦٥	موافق	٦
مبررات وجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتلبيتها لاحتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت ككل	**٣,٧٧**	**٦٩٪**	**٠,٦٣٣**	**موافق**	
قيمة (ت)	**٧٣,٠٤٨**	**مستوى الدلالة**		**٠,٠٠٠***	

من خلال الجدول الموضح أعلاه رقم (٤-١٢) يتضح أن هناك تفاوتا في استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات اراء مراجعي الحسابات حول مبررات وجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتلبيتها لاحتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣,٤٨ إلى ٤,٢٧٣ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الرابعة والخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة (موافق، موافق بشدة) على التوالي.

كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (هناك حاجة لوجود معيار خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لاختلاف هذه المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم) بالمرتبة الأولى بدرجة استجابة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (٤,٢٧) وبنسبة مئوية بلغت (٨٢٪).
- جاءت العبارة (يلبي معيار التقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حاجات المستخدمين حيث يأخذ في الاعتبار المنفعة مقابل التكلفة) بالمرتبة الثانية بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٧٨) وبنسبة مئوية بلغت (٦٩٪).
- جاءت العبارة (وجود مساءلة للإدارة من جهات خارجية) بالمرتبة الثالثة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٩) وبنسبة مئوية بلغت (٦٩٪).
- جاءت العبارة (سهولة تطبيق المعيار في بيئة الأعمال السعودية) بالمرتبة الرابعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٧١) وبنسبة مئوية بلغت (٦٨٪).
- جاءت العبارة (انخفاض تكاليف تطبيق المعيار) بالمرتبة الخامسة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٤) وبنسبة مئوية بلغت (٦٦٪).
- جاءت العبارة (رغبة أصحاب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تطبيق هذا المعيار) بالمرتبة السادسة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٤٨) وبنسبة مئوية بلغت (٦٢٪).

كما يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لكافة استجابات أفراد العينة لعبارات المحور ككل بلغ (٣,٧٧) مما يشير-في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة **لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتلبيتها لاحتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات** كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (ت) أقل من (٠,٠٥) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض الفرضية التي تنص على : **لا يوجد أي تأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**

وتلبيتها لاحتياجات معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

الفرضية الثالثة: لا تساهم الاجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت؟

لبحث هذه الفرضية قام الباحث بتخصيص (١٦) عبارة لبحث اراء مراجعي الحسابات حول اهمية الاجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت من وجهه نظر مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٣) اراء مراجعي الحسابات حول اهمية الاجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
	تقاس العقارات والآلات والمعدات إما باستخدام نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقويم	٣,٨٥	٧١٪	٠,٩٣٢	موافق	١
	يمنح هذا المعيار إعفاء من تطبيق بعض متطلباته بسبب "التكلفة أو الجهد اللذين لا مبرر لهما"	٣,٨٤	٧١٪	٠,٩٦٢	موافق	٢
	قياس المنح الحكومية بالقيمة العادلة للأصول المستلمة أو المستحقة	٣,٨٠	٧٠٪	٠,٩١٠	موافق	٣
	يجب قياس العقارات الاستثمارية التي يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير مع إثبات تغيرات القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة	٣,٧٩	٧٠٪	٠,٩١٤	موافق	٤
	قياس الاستثمارات بالأسهم الممتازة والغير قابلة للتحول بالقيمة العادلة مع اثبات التغير من خلال الأرباح والخسائر	٣,٧١	٦٨٪	٠,٩٨٦	موافق	٥
	تبني اجراء ينص على أنه " يجب على المنشأة أن تقيس المخزون بالتكلفة أو سعر البيع المقدر مطروحاً منه تكاليف	٣,٦٩	٦٧٪	٠,٩٥١	موافق	٦

	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
	استكمال الإنتاج والبيع، أيهما أقل					
	يسمح باختيار قياس المنشأة الزميلة باستخدام إحدى الخيارات التالية :١ . التكلفة (شريطة عدم وجود تقدير أسعار متاح)، ٢ .طريقة حقوق الملكية، أو ٣ . القيمة العادلة	٣,٦٨	٦٧٪	٠,٨٦٢	موافق	٧
	عند تسجيل الإيرادات يجب على المنشأة أن تثبت توزيعات الأرباح عند نشوء الحق لحملة الأسهم في استلام المدفوعات	٣,٦٦	٦٦٪	٠,٨٥٣	موافق	٨
	عند تسجيل الإيرادات يجب على المنشأة أن تثبت الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي	٣,٦٥	٦٦٪	٠,٨٦٩	موافق	٩
	عند تسجيل الإيرادات يجب على المنشأة أن تثبت الإتاوات على أساس الاستحقاق وفقا لجوهر الاتفاق ذي الصلة	٣,٦٢	٦٦٪	٠,٨٧٣	موافق	١٠
	يجب أن تتم المحاسبة عن جميع عمليات تجميع الأعمال بتطبيق طريقة الشراء	٣,٦١	٦٥٪	٠,٩١٤	موافق	١١
	اثبات جميع تكاليف الاقتراض على أنها مصروف ضمن الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها تحملها	٣,٦١	٦٥٪	١,١٤٥	موافق	١٢
	لا يتطلب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي عرض قوائم مالية منفصلة للمنشأة الأم أو للمنشآت التابعة المنفردة	٣,٥٦	٦٤٪	٠,٨٩٢	موافق	١٣
	حذف ربحية السهم	٣,٤٤	٦١٪	٠,٩٤٤	موافق	١٤
	حذف المعلومات القطاعية	٣,٢٨	٥٧٪	٠,٩٨٣	محايد	١٥
	حذف التقارير المالية الأولية	٣,٢٤	٥٦٪	١,١٦١	محايد	١٦
	اهمية الاجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت ككل	**٣,٦٣**	**٦٦٪**	**٠,٥٤٧**	**موافق**	
قيمة (ت)	**٦٧,٥٣٧**	**مستوى الدلالة**		**٠,٠٠٠***		

من خلال الجدول الموضح أعلاه رقم (٤-١٣) يتضح أن هناك تفاوتا في استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات اراء مراجعي الحسابات حول اهمية

الاجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت من وجهه نظر مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣,٢٤ إلى ٣,٨٥ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الثالثة والرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة (محايد، موافق) على التوالي.
كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (تقاس العقارات والآلات والمعدات إما باستخدام نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقويم) بالمرتبة الأولى بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٨٥) وبنسبة مئوية بلغت (٧١٪).
- جاءت العبارة (يمنح هذا المعيار إعفاء من تطبيق بعض متطلباته بسبب "التكلفة أو الجهد اللذين لا مبرر لهما") بالمرتبة الثانية بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٨٤) وبنسبة مئوية بلغت (٧١٪).
- جاءت العبارة (قياس المنح الحكومية بالقيمة العادلة للأصول المستلمة أو المستحقة) بالمرتبة الثالثة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٨٠) وبنسبة مئوية بلغت (٧٠٪).
- جاءت العبارة (يجب قياس العقارات الاستثمارية التي يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير مع إثبات تغيرات القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة) بالمرتبة الرابعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٧٩) وبنسبة مئوية بلغت (٧٠٪).
- جاءت العبارة (قياس الاستثمارات بالأسهم الممتازة والغير قابلة للتحول بالقيمة العادلة مع اثبات التغير من خلال الأرباح والخسائر) بالمرتبة الخامسة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٧١) وبنسبة مئوية بلغت (٦٨٪).
- جاءت العبارة (تبني اجراء ينص على أنه " يجب على المنشأة أن تقيس المخزون بالتكلفة أو سعر البيع المقدر مطروحاً منه تكاليف استكمال الإنتاج والبيع، أيهما أقل) بالمرتبة السادسة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٩) وبنسبة مئوية بلغت (٦٧٪).
- جاءت العبارة (يسمح باختيار قياس المنشأة الزميلة باستخدام إحدى الخيارات التالية :١ .التكلفة (شريطة عدم وجود تقدير أسعار متاح)، ٢ .طريقة حقوق الملكية، أو ٣ .القيمة العادلة) بالمرتبة السابعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٨) وبنسبة مئوية بلغت (٦٧٪).

- جاءت العبارة (عند تسجيل الإيرادات يجب على المنشأة أن تثبت توزيعات الأرباح عند نشوء الحق لحملة الأسهم في استلام المدفوعات) بالمرتبة الثامنة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٦) وبنسبة مئوية بلغت (٦٦٪).
- جاءت العبارة (عند تسجيل الإيرادات يجب على المنشأة أن تثبت الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي) بالمرتبة التاسعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٥) وبنسبة مئوية بلغت (٦٦٪).
- جاءت العبارة (عند تسجيل الإيرادات يجب على المنشأة أن تثبت الإتاوات على أساس الاستحقاق وفقا لجوهر الاتفاق ذي الصلة) بالمرتبة العاشرة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٢) وبنسبة مئوية بلغت (٦٦٪).
- جاءت العبارة (يجب أن تتم المحاسبة عن جميع عمليات تجميع الأعمال بتطبيق طريقة الشراء) بالمرتبة الحادية عشرة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦١) وبنسبة مئوية بلغت (٦٥٪).
- جاءت العبارة (اثبات جميع تكاليف الاقتراض على أنها مصروف ضمن الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها تحملها) بالمرتبة الثانية عشرة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦١) وبنسبة مئوية بلغت (٦٥٪).
- جاءت العبارة (لا يتطلب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي عرض قوائم مالية منفصلة للمنشأة الأم أو للمنشآت التابعة المنفردة) بالمرتبة الثالثة عشرة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٥٦) وبنسبة مئوية بلغت (٦٤٪).
- جاءت العبارة (حذف ربحية السهم) بالمرتبة الرابعة عشرة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٤٤) وبنسبة مئوية بلغت (٦١٪).
- جاءت العبارة (حذف المعلومات القطاعية) بالمرتبة الخامسة عشرة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٢٨) وبنسبة مئوية بلغت (٥٧٪).
- جاءت العبارة (حذف التقارير المالية الأولية) بالمرتبة السادسة عشرة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٢٤) وبنسبة مئوية بلغت (٥٦٪).

كما يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لكافة استجابات أفراد العينة لعبارات المحور ككل بلغ (٣,٦٣) مما يشير-في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة **لمساهمة الاجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت** كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (ت) أقل من (٠,٠٥) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض الفرضية التي تنص على : **لا تساهم الاجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والموضوعات التي تم حذفها في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت.**

الفرضية الرابعة: لا توجد أي معوقات قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهه نظر مراجعي الحسابات.

لبحث هذه الفرضية قام الباحث بتخصيص (٨) عبارات لبحث المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهه نظر مراجعي الحسابات، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٤) المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهه نظر مراجعي الحسابات مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
ضعف نظام الرقابة الداخلية في هذه المنشآت	٤,٠٧	٪٧٧	٠,٩٦١	موافق	١
قلة اهتمام إدارة هذه المنشآت بتدريب كوادرها المحاسبية على هذه المعايير	٤,٠٤	٪٧٦	٠,٩٥٧	موافق	٢
ضعف إلمام المحاسبين العاملين في هذه المنشآت بمعيار التقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	٣,٨٥	٪٧١	٠,٨٨٠	موافق	٣
الجمع بين الإدارة والملكية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الأمر الذي يؤدي الى ضعف عملية الإفصاح	٣,٨٥	٪٧١	٠,٩٣٢	موافق	٤
ضعف الخبرات لدى الكوادر البشرية العاملة في مجال المحاسبة في هذه المنشآت	٣,٧٦	٪٦٩	٠,٨٩٥	موافق	٥
محدودية الموارد المالية	٣,٧٤	٪٦٩	٠,٩٥٣	موافق	٦
عدم رغبة ملاك هذه المنشآت بالإفصاح عن دخلها الحقيقي	٣,٦١	٪٦٥	٠,٩٠١	موافق	٧
يعتبر ملاك هذه المنشآت ان إلزامهم بهذه المعايير تدخل في خصوصيتها وتعيق لأعمالها الفردية	٣,٥٩	٪٦٥	١,٠٥٠	موافق	٨
المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهه نظر مراجعي الحسابات ككل	**٣,٨١**	**٪٧٠**	**٠,٦٤٠**	**موافق**	
قيمة (ت)	**٦٥,٠٠٤**	**مستوى الدلالة**		*٠,٠٠٠	

من خلال الجدول رقم (٤) يتضح أن هناك تفاوتا في استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات **المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي**

الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهه نظر مراجعي الحسابات حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣,٥٩ إلى ٤,٠٧ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الثالثة والرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة (محايد، موافق) على التوالي.

كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (ضعف نظام الرقابة الداخلية في هذه المنشآت) بالمرتبة الأولى بدرجة استجابة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (٤,٠٧) وبنسبة مئوية بلغت (٧٧٪).
- جاءت العبارة (قلة اهتمام إدارة هذه المنشآت بتدريب كوادرها المحاسبية على هذه المعايير) بالمرتبة الثانية بدرجة استجابة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (٤,٠٤) وبنسبة مئوية بلغت (٧٦٪).
- جاءت العبارة (ضعف إلمام المحاسبين العاملين في هذه المنشآت بمعيار التقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) بالمرتبة الثالثة بدرجة استجابة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (٣,٨٥) وبنسبة مئوية بلغت (٧١٪).
- جاءت العبارة (الجمع بين الإدارة والملكية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الأمر الذي يؤدي الى ضعف عملية الإفصاح) بالمرتبة الرابعة بدرجة استجابة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (٣,٨٥) وبنسبة مئوية بلغت (٧١٪).
- جاءت العبارة (ضعف الخبرات لدى الكوادر البشرية العاملة في مجال المحاسبة في هذه المنشآت) بالمرتبة الخامسة بدرجة استجابة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (٣,٧٦) وبنسبة مئوية بلغت (٦٩٪).
- جاءت العبارة (محدودية الموارد المالية) بالمرتبة السادسة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٧٤) وبنسبة مئوية بلغت (٦٩٪).
- جاءت العبارة (عدم رغبة ملاك هذه المنشآت بالإفصاح عن دخلها الحقيقي) بالمرتبة السابعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٦١) وبنسبة مئوية بلغت (٦٥٪).
- جاءت العبارة (يعتبر ملاك هذه المنشآت ان إلزامهم بهذه المعايير تدخل في خصوصيتها وتعيق لأعمالها الفردية) بالمرتبة الثامنة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣,٥٩) وبنسبة مئوية بلغت (٦٥٪).

كما يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لكافة استجابات أفراد العينة لعبارات المحور ككل بلغ (٣,٨١) مما يشير-في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة لوجود **معوقات قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهه نظر مراجعي الحسابات** كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (ت) أقل من (٠,٠٥) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه

الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض الفرضية التي تنص على : **لا توجد أي معوقات قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهه نظر مراجعي الحسابات.**

الفرضية الخامسة: عدم ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية؟

لبحث هذه الفرضية قام الباحث بإجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة واختبار تحليل التباين الأحادي (انوفا) لتحديد دلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول مدى **ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية**، وفيما يلي عرض بأهم النتائج المتصلة بالسؤال:

أولا: العمر:

حيث إن متغير العمر ينقسم في هذه الدراسة الى ثلاثة فئات هي من (٣٠) إلى أقل من (٤٠) عاما، من (٤٠) إلى أقل من (٥٠) عاما، (٥٠) عاما فأكثر، لذا تم استخدام اختبار التباين الاحادي (انوفا) للمقارنة بين استجابات المشاركين في الدراسة حول مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير العمر. ويوضح الجدول ادناه نتيجة اختبار التباين الاحادي (انوفا) لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول رقم (٥) نتائج تحليل التباين الاحادي (انوفا) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير العمر

المحور	العمر بالسنوات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت	من (٣٠) إلى أقل من (٤٠)	٦٢	٣,٤٧	٠,٦٥٧	١,٤٨٠	٠,٢٣٤
	من (٤٠) إلى أقل من (٥٠)	١١	٣,٥٥	٠,٤٤٣		
	(٥٠) عاما فأكثر	١٢	٣,٨٠	٠,٤٥٩		
التأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت وتلبيته لاحتياجات معدي ومستخدمي التقارير المالية	من (٣٠) إلى أقل من (٤٠)	٦٢	٣,٨٠	٠,٦٦٥	١,١٦٧	٠,٣١٦
	من (٤٠) إلى أقل من (٥٠)	١١	٣,٨٩	٠,٤٥٥		
	(٥٠) عاما فأكثر	١٢	٣,٥٣	٠,٥٨١		
أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت والموضوعات التي تم حذفها لتبسيط المحاسبة لهذه المنشآت	من (٣٠) إلى أقل من (٤٠)	٦٢	٣,٦٥	٠,٥٧٧	٠,٢٣٨	٠,٧٨٨
	من (٤٠) إلى أقل من (٥٠)	١١	٣,٦٣	٠,٣٧٢		
	(٥٠) عاما فأكثر	١٢	٣,٥٣	٠,٥٤٨		
المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت	من (٣٠) إلى أقل من (٤٠)	٦٢	٣,٧١	٠,٦٨١	٢,٨٩٩	٠,٠٦١
	من (٤٠) إلى أقل من (٥٠)	١١	٤,٠٧	٠,٤٠٨		
	(٥٠) عاما فأكثر	١٢	٤,٠٩	٠,٤٤٦		
ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت	من (٣٠) إلى أقل من (٤٠)	٦٢	٣,٦٤	٠,٤٠٦	٠,٣٦٩	٠,٦٩٢
	من (٤٠) إلى أقل من (٥٠)	١١	٣,٧٤	٠,٢٩١		
	(٥٠) عاما فأكثر	١٢	٣,٧١	٠,٣٦١		

يتضح من الجدول رقم (٥):

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير العمر حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الاحادي (انوفا) تساوي (٠,٢٣٤) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول التأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت وتلبيته لاحتياجات معدي ومستخدمي التقارير المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير العمر حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الاحادي (انوفا) تساوي (٠,٣١٦) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت والموضوعات التي تم حذفها لتبسيط المحاسبة لهذه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير العمر حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الاحادي (انوفا) تساوي (٠,٧٨٨) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير العمر حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الاحادي (انوفا) تساوي (٠,٠٦١) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير العمر حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الاحادي (انوفا) تساوي (٠,٦٩٢) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).

وبناء عليه فإننا نرفض الفرضية التي تنص على: **توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة من مراجعي الحسابات حول عدم ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية وفقاً لمتغير العمر.**

ثانيا: المؤهل العلمي:

حيث أن متغير المؤهل العلمي ينقسم في هذه الدراسة الى أربعة فئات هي دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه، ونظرا لمحدودية الحاصلين على الدبلوم وكذلك الحاصلين على الماجستير والدكتوراه لذلك تم دمج الحاصلين على الدبلوم مع الحاصلين على البكالوريوس تحت مسمى الحاصلين على البكالوريوس فما دون وتم دمج الحاصلين على الماجستير مع الحاصلين على الدكتوراه تحت مسمى الحاصلين على دراسات عليا، لذا تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة للمقارنة بين استجابات المشاركين في الدراسة حول مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير المؤهل العلمي. ويوضح الجدول (٤-١٥) نتيجة اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول رقم (٦) نتائج تحليل اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير المؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت	بكالوريوس فما دون	٧٧	٣,٤٩	٠,٦٢٣	١,٦٥٤-	٠,١٠٢
	دراسات عليا	٨	٣,٨٦	٠,٤١٠		
التأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت وتلبيته لاحتياجات معدي ومستخدمي التقارير المالية	بكالوريوس فما دون	٧٧	٣,٧٩	٠,٦٤٨	٠,٧٩٨	٠,٤٢٧
	دراسات عليا	٨	٣,٦٠	٠,٤٦٢		
أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت والموضوعات التي تم حذفها لتبسيط المحاسبة لهذه المنشآت	بكالوريوس فما دون	٧٧	٣,٦٤	٠,٥٤٤	٠,٦٨٥	٠,٤٩٥
	دراسات عليا	٨	٣,٥٠	٠,٥٩٨		
المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت	بكالوريوس فما دون	٧٧	٣,٧٧	٠,٦٥٣	٣,٩٠٩-	٠,٠٠١ *
	دراسات عليا	٨	٤,٢٣	٠,٢٦٣		
ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت	**بكالوريوس فما دون**	**٧٧**	**٣,٦٥**	**٠,٣٩٠**	**٠,٦٦٤-**	**٠,٥٠٩**
	دراسات عليا	**٨**	**٣,٧٥**	**٠,٣٥٢**		

*وجود دلالة عند مستوى (٠,٠٥).

* تجدر الإشارة الى انه تم دمج الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه تحت مسمى دراسات عليا لأغراض التحليل.

يتضح من الجدول رقم (٦):

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير المؤهل العلمي حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) للعينات المستقلة تساوي (٠,١٠٢) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول التأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت وتلبيته لاحتياجات معدي ومستخدمي التقارير المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير المؤهل العلمي حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) للعينات المستقلة تساوي (٠,٤٢٧) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت والموضوعات التي تم حذفها لتبسيط المحاسبة لهذه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير المؤهل العلمي حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) للعينات المستقلة تساوي (٠,٤٩٥) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح الحاصلين على دراسات عليا حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) للعينات المستقلة تساوي (٠,٠٠١) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير المؤهل العلمي حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) للعينات المستقلة تساوي (٠,٥٠٩) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).

وبناء عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على: **توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة من مراجعي الحسابات حول عدم ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.**

ثالثا: سنوات الخبرة:

حيث إن متغير سنوات الخبرة ينقسم في هذه الدراسة الى ثلاث فئات هي من (٥) إلى أقل من (١٠) سنوات، من (١٠) إلى أقل من (١٥) سنة، (١٥) سنة فأكثر، لذا تم استخدام اختبار التباين الاحادي (انوفا) للمقارنة بين استجابات المشاركين في الدراسة حول مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير سنوات الخبرة. ويوضح الجدول (٧) نتيجة اختبار التباين الاحادي (انوفا) لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول رقم (٧) نتائج تحليل التباين الاحادي (انوفا) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير سنوات الخبرة

المحور	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت	من (٥) إلى أقل من (١٠)	٤٦	٣,٤٩	٠,٦٥٩	٠,٣٧٧	٠,٦٨٧
	من (١٠) إلى أقل من (١٥)	١٥	٣,٤٨	٠,٦٠٧		
	(١٥) سنة فأكثر	٢٤	٣,٦٢	٠,٥٣٨		
التأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت وتلبيته لاحتياجات معدي ومستخدمي التقارير المالية	من (٥) إلى أقل من (١٠)	٤٦	٣,٨٤	٠,٦٨٠	٠,٦٤٣	٠,٥٢٨
	من (١٠) إلى أقل من (١٥)	١٥	٣,٦٦	٠,٦٣٨		
	(١٥) سنة فأكثر	٢٤	٣,٧٢	٠,٥٣٧		
أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت والموضوعات التي تم حذفها لتبسيط المحاسبة لهذه المنشآت	من (٥) إلى أقل من (١٠)	٤٦	٣,٦٠	٠,٦٤٦	١,٠١٢	٠,٣٦٨
	من (١٠) إلى أقل من (١٥)	١٥	٣,٨٠	٠,٢٥٠		
	(١٥) سنة فأكثر	٢٤	٣,٥٦	٠,٤٥٩		
المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت	من (٥) إلى أقل من (١٠)	٤٦	٣,٧٠	٠,٧٠١	٢,٢٠١	٠,١١٧
	من (١٠) إلى أقل من (١٥)	١٥	٣,٧٩	٠,٦٣٠		
	(١٥) سنة فأكثر	٢٤	٤,٠٤	٠,٤٦٥		
ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت	من (٥) إلى أقل من (١٠)	٤٦	٣,٦٣	٠,٤٤٠	٠,٢٨٨	٠,٧٥٠
	من (١٠) إلى أقل من (١٥)	١٥	٣,٧٠	٠,٢٦٦		
	(١٥) سنة فأكثر	٢٤	٣,٦٩	٠,٣٤٢		

يتضح من الجدول رقم (٧):

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير سنوات الخبرة حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الاحادي (انوفا) تساوي (٠,٦٨٧) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول التأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت وتلبيته لاحتياجات معدي ومستخدمي التقارير المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير سنوات الخبرة حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الاحادي (انوفا) تساوي (٠,٥٢٨) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت والموضوعات التي تم حذفها لتبسيط المحاسبة لهذه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير سنوات الخبرة حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الاحادي (انوفا) تساوي (٠,٣٦٨) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير سنوات الخبرة حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الاحادي (انوفا) تساوي (٠,١١٧) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير سنوات الخبرة حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الاحادي (انوفا) تساوي (٠,٧٥٠) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).

وبناء عليه فإننا نرفض الفرضية التي تنص على: **توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة من مراجعي الحسابات حول عدم ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.**

رابعا: الحصول على مؤهل مهني:

تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة للمقارنة بين استجابات المشاركين في الدراسة حول مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير الحصول على مؤهل مهني. ويوضح الجدول نتيجة اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول رقم (٨) نتائج تحليل اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير الحصول على مؤهل مهني

المحور	الحصول على مؤهل مهني	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت	نعم	٢٩	٣,٣٩	٠,٨٢٧	-١,٢٤٦	٠,٢٢٠
	لا	٥٦	٣,٥٩	٠,٤٦١		
التأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت وتلبيته لاحتياجات معدي ومستخدمي التقارير المالية	نعم	٢٩	٣,٧٨	٠,٦٢٤	٠,٠١٤	٠,٩٨٩
	لا	٥٦	٣,٧٧	٠,٦٤٣		
أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت والموضوعات التي تم حذفها لتبسيط المحاسبة لهذه المنشآت	نعم	٢٩	٣,٨٠	٠,٤٢٩	٢,١١٧	*٠,٠٣٧
	لا	٥٦	٣,٥٤	٠,٥٨٣		
المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت	نعم	٢٩	٣,٨٦	٠,٧٥٧	٠,٤٢١	٠,٦٧٥
	لا	٥٦	٣,٧٩	٠,٥٧٧		
ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت	نعم	٢٩	٣,٧١	٠,٤١٥	٠,٨٢٧	٠,٤١١
	لا	٥٦	٣,٦٤	٠,٣٧٠		

*وجود دلالة عند مستوى (٠,٠٥).

يتضح من الجدول رقم (٨):

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير الحصول على مؤهل مهني حيث كانت قيمة مستوى

الدلالة في اختبار (ت) للعينات المستقلة تساوي (٠,٢٢٠) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول التأييد لوجود معيار دولي خاص بالمنشآت وتلبيته لاحتياجات معدي ومستخدمي التقارير المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير الحصول على مؤهل مهني حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) للعينات المستقلة تساوي (٠,٩٨٩) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول أهمية الإجراءات التي تم تبنيها في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت والموضوعات التي تم حذفها لتبسيط المحاسبة لهذه المنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير الحصول على مؤهل مهني لصالح الحاصلين على مؤهل مهني حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) للعينات المستقلة تساوي (٠,٠٣٧) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير الحصول على مؤهل حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) للعينات المستقلة تساوي (٠,٦٧٥) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات المشاركين في الدراسة حول ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت من وجهة نظر مراجعي الحسابات تعُزى لمتغير الحصول على مؤهل مهني حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) للعينات المستقلة تساوي (٠,٤١١) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).

وبناء عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على: **توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة من مراجعي الحسابات حول عدم ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية وفقاً لمتغير الحصول على مؤهل مهني.**

نتائـــــج الدراسة

من خلال هذه الدراسة وبعد القيام بتحليل ومناقشة أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم التوصل الى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- من أهم المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية انخفاض الوعي المحاسبي، إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك (٧٦%)، بمتوسط حسابي (٤,٠٤)، أي ان درجة الموافقة كانت عالية.

٢- يتفق مراجعو الحسابات على ان هناك حاجة لوجود المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت، إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك (٦٩%)، بمتوسط حسابي (٣,٧٧)، أي ان درجة الموافقة كانت عالية.

٣- يرى مراجعو الحسابات أن بعض الإجراءات التي تبنيها في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والموضوعات والتي تم حذفها منها تساهم في تبسيط المحاسبة لهذه المنشآت، إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك (٦٦%)، بمتوسط حسابي (٣,٦٣)، أي ان درجة الموافقة كانت عالية.

٤- يعتبر ضعف نظام الرقابة الداخلية، وقله اهتمام إدارة هذه المنشآت بالتدريب للمحاسبة على هذا المعيار، وضعف المام المحاسبين في هذه المنشآت بمعيار التقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية من أهم المعوقات التي قد تحد من التطبيق الفعال لهذا المعيار إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك (٧٠%)، بمتوسط حسابي (٣,٨١)، أي ان درجة الموافقة كانت عالية.

توصيات الدراسة

استناداً الى نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات والمقترحات التالية:

١- تكثيف الاهتمام بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من الناحية العلمية والعملية، وذلك من خلال عقد محاضرات تثقيفية ودورات تدريبية مستمرة في الجامعات والمعاهد.

٢- ضرورة توفير البيئة السليمة والملائمة التي تضمن التطبيق السليم للنظام المحاسبي في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٣- التأكيد على الاهتمام بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وضرورة وإزالة المعوقات وحل المشكلات التي تواجهها للقيام بالدور المنوط بها للمساهمة في الاقتصاد السعودي

٤- يجب ان يكون هناك جهات رقابية تتابع أعمال وكفاءة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
٥- قيام الجهات المعنية مثل (الغرفة التجارية - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين)، في المملكة العربية السعودية بعقد ورش عمل أو دورات تستهدف كل من أصحاب وإدارات هذا النوع من المنشآت بهدف توعيتهم بأهمية العملية المحاسبية واهمية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
٦- يلاحظ وبسبب حداثة اصدار وتبني هذا المعيار، يوجد نقص في الدراسات في المملكة العربية السعودية بشكل خاص والدراسات العربية بشكل عام، ولذلك يوصى بضرورة القيام بدراسات مستقلة لفحص مدى ملاءمة تطبيق المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية لهذا المعيار، ومدى تلبية هذا المعيار لحاجات مستخدمي البيانات من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

قائمـة المراجـع

أولاً: المراجع العربية

جريدة العرب الاقتصادية، ٢٠١٢/١١/٢٢م،
https://www.aleqt.com/2012/09/22/article_695047.html

جزر، هاني التابعي، رويحة، حنان احمد (٢٠١٤) **"أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية، دراسة نظرية تحليلية**، جامعة القاهرة، كلية التجارة، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة.

الجندي، سالم عبد الله (٢٠١٨) **"مدى ممارسة المراجعة غير المنتظمة في بيئة المراجعة السعودية وأثرها على جودة المراجعة** (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الإدارة والاقتصاد

حسين، هيام محمد ابراهيم (٢٠١٣) **"دراسة تحليلية لمدى امكانية تطبيق المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الاعمال المصرية** (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، كلية التجارة

حمودة، نور الدين عبد الله (٢٠١٥) " إمكانية تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة الليبية، ليبيا، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة**، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد س٣، ص ١٧٤-١٩٢.

الديحات، احمد عبد الرحيم محمد، ابو ريشة، خالد عريج عايد (٢٠١٤) "معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SME'S) الأهمية، المشاكل، المعوقات: حالة الاردن، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد ٥، ع٣، ص ٣٣٩-٣٥٦.

رفاي، السادات عبد الفتاح، الحسين، محمد عوض الكريم (٢٠١٦)" مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في السودان
(دراسة حالة ولاية الجزيرة)، **مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية**، مجلد ٧، العدد ١.

السجاعي، محمود محمود، زغلول، احمد حسن، أحمد، هبه راضي عبد الرحمن (٢٠١٥) "متطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية (دارسة تحليلية)، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، المجلد ٣٩، العدد ٢، ص ٣٥٣-٣٧٩.

سويدان، ميشيل سعيد، قاقيش، محمود حسين، بطاينة، هنادي تركي، حماد، لينا جمال (٢٠١٨) " مدى ملاءمة معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الاردن"، دراسة استكشافية من وجهه نظر مدققي الحسابات الأردنيين، **المجلة الأردنية في ادارة الأعمال**، المجلد ١٤، العدد ٢.

الصباغ، خليل (٢٠١٠) **ترويج وتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد ١٨، العدد١.

صحيفة الخليج، ٢٠١٠/٠٢/٢٧م، https://www.alkhaleej.ae/

صحيفة المدينة،٢٠١٢/٠٧/١٣م،https://www.al-madina.com/article/167110

صندوق النقد العربي (٢٠١٣)، **تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الفصل العاشر.

العبايجي، زينب (٢٠١٣) **مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال.

عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، عبد الحق كايد (٢٠٠٠) **البحث العلمي مفهومه –أدواته – أساليبه**، ط٢، الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.

العبيدي، محمد جاسم، والعبيدي، آلاء محمد (٢٠١٠م) **طرق البحث العلمي**، الأردن، عمان، ديبونو للطباعة والنشر.

عزاوي، عمر، مهاوة، أمال (٢٠١٢) **المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدول النامية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم والاقتصاد والتجارة وعلوم التيسير.

عطوي، جودت عزة (١٤٢٨هـ) **أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية**. الأردن، عمان، دار الثقافة.

فتيحي، مولود، مقدم، عبيرات (يونيو،٢٠١٥) " واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ظل معايير المحاسبة الدولية، الجزائر، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، جامعة البليدة ٢، الاصدار ١١، الجزء الاول، ص ٢٩١-٣٠٢.

محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح (٢٠١١) " دراسة تحليلية لانعكاسات ومدى ملائمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على بيئة الأعمال المصرية، دراسة ميدانية، **مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، المجلد ٤٨، العدد ٢.

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية (٢٠١٨)، **نظرة عامة للبدائل المتاحة**، KPMG.

مقابلة، ايهاب، غسان، ابو ياغي (٢٠١٢) **تقرير حول معوقات نمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والدور المطلوب من غرف الصناعة وغرفة صناعة الاردن**، غرفة صناعة الأردن.

منتدى الرياض الاقتصادي، دراسة تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، الدورية السادسة، ٩-١٣ ديسمبر ٢٠١٣م

النهاري، عبد العزيز محمد والسريحي، عواد (٢٠٠٢ م) **مقدمة في مناهج البحث العلمي**، جدة: دار الخلود.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠١٨)، **التحول الى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة)**

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠١٨)، **المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية**.

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تعريف المنشآت، في ٢٠٢٠/١٠/١٠م، https://www.monshaat.gov.sa/ar/SMEs-definition

وزارة التجارة، ١٤٣٨هـ، https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/13-12-16-03.aspx

يحيى، عباس حميد، عبد الحليم، صفوان قصي (٢٠١٥) "تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى إمكانية تطبيقها محلياً"، العراق، **مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم**، العدد ٣٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية

-Alexandrou, George, (2011)," Anticipated effects of International Accounting Standards in micro entities from the viewpoint of preparers" See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/259584049.

Atik, Asuman, (2010), SMEs View on The Adoption of "IFRS for SMEs" in Turkey, European Research Studies Journal, VOl. XIII (2010), Issue. 4, PP: 19-32.

Cordery, Carolyn J., Baskerville, Rachel F., (2006), "Small GAAP: A Large jump for the IASB", school of Accounting & Commercial Law, Victoria University of Wellington, New Zealand, (On-line), avalible: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1179082

Guthrie, R. (2007)."IFAC Small & Medium Committee Strategy", Botswana Institute Accountants International Conference, (On -Line), available: http://www.ifac.org/ Media Center/?q= node/view/ 483.

Jermakowicz, Eva K.; Epstein, Barry Jay (2010), IFRS for SMEs--An Option for U.S. Private Entities? Source Volume: 30 Source Issue: 2 http://www.freepatentsonline.com/article/ReviewBusiness/232824953.html

Merve Kiliç, Ali Uyar, Başak Ataman, (2016) "Preparedness of the entities for the IFRS for SMEs: an emerging country case", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 6 Issue: 2, pp.156-178, https://doi.org/10.1108/JAEE-01-2014-0003

Nerudova & Bohusova, (2008), "The Empirical Study of The SMEs Position in The Process of IFRS For SME Application in The Czech Republic

http://www.isvav.cz/resultDetail.do?rowId=RIV%2F62156489%3A43110%2F08%3A00124073!RIV08-GA0-43110